



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ورقة تتحكم في حياتك
بين المواطنة والإقامة الغير شرعية
تحولوا إلى غرباء في أوطانهم

البدون في الكويت

في بلد يُعرف بالتطور والازدهار والديمقراطية وسعيه لتلبية حقوق شعبه، تظهر مأساة اجتماعية خطيرة، الكويت تجردهم من لقب المواطن لتمنحهم لقب "بدون".

البدون هم فئة شعبية تعيش على أرض الكويت لكنها لاتحمل جنسيته ليقموا على أرضه بطريقة غير شرعية، بلغ عددهم أكثر من 130,000 نسمة غير الذين منعو من التسجيل في كشوفات الدولة.

البدون باعتبارهم مجردين من الجنسية يفقدون الرابطة القانونية مع دولتهم، الرابطة التي تسمح لهم بالحصول على كافة حقوقهم المدنية التي يكفلها الدستور، وتُحمل الدولة المسؤولية في تلبية احتياجات مواطنيها. لتصبح مجرد ولادتهم هو جريمة يتحملون وزرها طوال حياتهم.

أول مافعلته دولة الكويت بعد الاستقلال هو حرمان فئة البدون من حقوقهم الأساسية وجميع الامتيازات التي يتمتع بها المواطن العادي حسب ماينص عليه دستور البلاد، فكانت حجتها أن البدون تعتمدوا إلى اتلاف أدلة جنسياتهم من أجل الحصول على الامتيازات التي تقدمها الدولة لمواطنيها. كما تنتزع الحكومة بأن مساحة البلد والتوزيع الديمغرافي للسكان بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد لاتسمح بالتجنيس الواسع النطاق في سعي منها إلى منح الجنسية وفق جرعات مدروسة، ولكن إلى متى ستماثل دولة الكويت في حل تلك الأزمة الإنسانية والاجتماعية؟؟ التي باتت نقطة سوداء في سجلها الحقوقي فقرار تجنيس 2000 أو 4000 شخص سنوياً لن يحل القضية قبل 50 عام خاصة إذا ما علمنا أنه ليس من بين من يجنس احداً من فئة البدون، ناهيك عن التغيير الديمغرافي السياسي المفعل من قبل حكومة دولة الكويت بدءاً من عام 1991 بزج قرابة 700000 (سبعمئة ألف) مواطن جديد يحمل معظمهم الجنسية السعودية بالأصل ليتم تجنيسه مزدوجاً بالجنسية الكويتية.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

وبعد مفاظلة الحكومة الكويتية في حل قضيتهم، خرج البدون في مسيرات سلمية للمطالبة بحقوقهم الشرعية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي صادقت دولة الكويت على الالتزام به، إلا أن السلطات الأمنية واجهت تلك المسيرات بالقمع والرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع والاعتقالات التعسفية مستندة إلى القانون الكويتي الذي يمنع غير الكويتيين من المشاركة في التجمعات العامة، على الرغم من ادعاءات الحكومة بأن البدون يتمتعون بحقوق الإنسان في تساوٍ مع مواطني الكويت.

تلك الفئة السكانية محرومة من كافة حقوقها المدنية من استخراج الوثائق الرسمية والتنقل بحرية والسفر والعمل والتعليم والعلاج وغيرها من الحقوق بسبب فرض الدولة لقيود شديدة عليهم.

يقول أحدهم : "كيف أكون مواطناً وأنا محروم من جميع حقوقي تقريباً؟".

"أنا كويتي مع وقف التنفيذ"

لا يحق لعديمي الجنسية الإقامة في الكويت وتملك أي مسكن وأماكن تواجدهم تقتصر على أحياء مهملة على أطراف البلاد في ظروف معيشية صعبة، فحرمانهم من حق العمل والحصول على راتب معيشي مناسب يجعل حلمهم في إقتطان منزل في مدينة الكويت شبه مستحيل.

بتجريدهم من حقوقهم تمارس الحكومة الكويتية سياسة التمييز الممنهج بين سكانها في انتهاك للمادة 29 من دستورها التي تنص على "أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". كما تنتهك الحكومة اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1954 الخاصة بعديمي الجنسية التي تنص على "منح البدون كامل الحقوق الإنسانية التي يتمتع بها المواطنون كالعامل والتنقل والدراسة والزواج... إلى حين حصولهم على الجنسية".

بالإضافة إلى ذلك، لا تسمح الكويت للكويتيات بمنح الجنسية لأطفالهن، ونتيجة لذلك، فإن المرأة الكويتية المتزوجة من رجل البدون تلد أطفالاً عديمي الجنسية مما يشكل انتهاكاً كاملاً لالتزامات الكويت الدولية ويزيد من تفاقم أزمة عديمي الجنسية.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يسلط الضوء من جديد على قضية البدون في الكويت باعتبارها أزمة إنسانية متفاقمة ويطالب :



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

✚ مجلس حقوق الإنسان بجلسة طارئة لمناقشة قضية البدون ومساعدة دولة الكويت بوضع حلول جذرية لحل هذه الإشكالية وتسليط الضوء على انتهاكات دولة الكويت لحقوق البدون.

✚ إنشاء لجان أممية مختصة تشرف على معالجة تلك القضية لتجنب أي ذريعة للحكومة الكويتية في المماطلة بحل تلك القضية مؤكداً على حق أي مواطن في اكتساب الجنسية.

✚ على الحكومة الكويتية، وريثما يتم حل تلك القضية الالتزام بمنح جواز سفر ورعاية صحية وتعليمية وإقامة دائمة من خلال صرف بطاقة مدنية للبدون، إضافة إلى إصدار شهادات ميلاد لمواليدهم وشهادات وفاة لموتاهم ورخص قيادة وغيرها من الحقوق المدنية وذلك تجنباً لما ستسببه سياسية التمييز المنهجي ضدهم على مدى الأيام القادمة.

✚ على الحكومة الكويتية تعديل القوانين ذات الصلة وفقاً للدستور والمواثيق الدولية بما يسمح للمواطنة الكويتية بمنح الجنسية لأبنائها.

ويرى المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان (ICSFT) أنه من المُعيب على دولة مثل الكويت التي شهدت ذلك التطور والانفتاح بأن تعجز على وضع حلول جذرية لقضية البدون واستمرار التعامل معها بشكل سلبي وعنصري حتى أصبحت نقطة سوداء في سجلها الحقوقي على مدى ستون عاماً.